الشرح التفصيلي النقدي والمقارن لقانون الإجراءات الجنائية مع أحكام قضائية دولية ومحلية معللة ومرقمة

اسم المؤلف

الدكتور محمد كمال الرخاوي

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة
رحمهم الله وغفر لهم
وادخلهم الجنه بدون حساب
يارب العالمين

المقدمة

يأتي هذا الكتاب ليحقق قفزة نوعية في دراسة قانون الإجراءات الجنائية ليس فقط على المستوى المحلي بل في السياق العالمي إن قانون الإجراءات الجنائية ليس مجرد مجموعة من القواعد الشكلية التي تنظم سير الدعوى بل هو درع الحريات

الفردية في مواجهة سلطة الدولة الجزائية فبينما يمنح المشرع سلطات تحقيق واسعة للنيابة والجهات الأمنية فإنه يحيط المتهم بستار من الضمانات الدستورية والدولية لحمايته من التعسف والتمييز والاعتراف القسري

وقد برزت في العقود الأخيرة تحولات جذرية في فهم العدالة الجنائية انتقلت من النموذج التحقيقي المركزي السائد في القارة الأوروبية إلى نماذج الخصومة المتوازنة

في العالم الأنغلوساكسوني بل ونحو أنظمة العدالة التصالحية في بعض الدول الإفريقية والآسيوية

ويأتي هذا الكتاب ليقدم قراءة أكاديمية نقدية شاملة لقانون الإجراءات الجنائية ليس في سياقه المحلي فحسب بل في مرآة التشريعات العالمية مستندا إلى أكثر من مئتي حكم قضائي معلل من محكمة النقض المصرية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة العليا الأمريكية

ومحكمة النقض الفرنسية والمحاكم الدستورية في ألمانيا وجنوب أفريقيا

ولئن كان الكتاب موجها للقضاة والنيابة وأساتذة الجامعات فإن هدفه الأسمى هو بناء ثقافة إجرائية تحترم الإنسان أولا حتى حين يتهم

الفصل الأول المبادئ العامة لقانون الإجراءات الجنائية

أولا مفهوم قانون الإجراءات الجنائية وتمييزه عن القانون الجنائي الموضوعي

لا يمكن فهم طبيعة قانون الإجراءات الجنائية دون التمييز الجوهري بينه وبين القانون الجنائي الموضوعي فالقانون الجنائي الموضوعي يعنى بتعريف الجريمة نفسها وتحديد عقوبتها بينما يعنى قانون الإجراءات الجنائية بكيفية ملاحقة الجريمة وإثباتها ومحاكمتها

ومن الخطأ الشائع اعتبار

قانون الإجراءات قانونا شكليا أو ثانويا فهذا القانون هو في جوهره قانون حريات فهو الذي يضمن ألا تتحول سلطة الدولة في مكافحة الجريمة إلى أداة قمع تهدد الأمن الفردي فحتى لو اعترف المتهم فإن الاعتراف لا يعتد به إذا انتزع تحت التعذيب لأن الباطل يفسد كل شيء

الحكم رقم 1127 لسنة 2019 محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية جلسة 18 نوفمبر 2020

إذا كان القانون قد اشترط لصحة التفتيش إذنا من النيابة العامة في غير حالات التلبس فإن مخالفة هذا الشرط تؤدي إلى بطلان التفتيش وما يستند إليه من أدلة ولو كشف عن أدلة قاطعة على ارتكاب الجريمة

حكم المحكمة العليا الأمريكية قضية ماب ضد أوهايو 1961

الأدلة التي تحصل بالمخالفة للدستور لا يجوز استخدامها في المحاكمة وإلا فإن

الدستور يصبح ورقة بلا قيمة

القرار رقم 925 سنة 2020 محكمة النقض الفرنسية 15 يناير 2021

La procédure pénale n’est pas un chemin vers la condamnation mais un cadre garantissant les droits de la défense

ثانيا العلاقة بين قانون الإجراءات الجنائية والدستور

لم يعد قانون الإجراءات الجنائية اليوم مستقلا عن الدستور بل أصبح امتدادا تطبيقيا لمبادئه خاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات

ففي معظم الدساتير الحديثة ومنها الدستور المصري لعام 2014 نجد نصوصا صريحة تلزم المشرع الجنائي باحترام حق المتهم في محاكمة عادلة وحقه في الدفاع عن نفسه وحرمة حياته الخاصة وعدم جواز التفتيش إلا بأمر قضائي

وعدم جواز الاحتجاز إلا في أماكن مخصصة لذلك

وقد رسخت المحكمة الدستورية العليا في مصر مبدأ أن الإجراءات الجنائية تفسر دائما لصالح المتهم إذا تعارضت مع الدستور

الحكم رقم 45 لسنة 27 دستورية المحكمة
الدستورية العليا المصرية 3 يونيو 2017

المشرع لا يملك أن يسن

قانونا إجرائيا يحد من الضمانات الدستورية المقررة للمتهم ولو كان ذلك بدعوى مصلحة التحقيق

وعلى المستوى الدولي تلزم مصر بمعاهدات مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه عام 1983 والذي ينص في مادته 14 على حق المتهم في محاكمة علنية وحقه في الاستعانة بمحام وحقه في عدم الإكراه على الاعتراف وحقه في استئناف الحكم

ثالثا المبادئ الأساسية التي تحكم الإجراءات الجنائية

أ مبدأ الشرعية الإجرائية

يقتضي هذا المبدأ أن كل إجراء جنائي يجب أن يكون مقرر بقانون فلا يجوز للنيابة أو الشرطة أن تتخذ إجراء لم ينص عليه المشرع

الحكم رقم 8634 لسنة 69 ق محكمة النقض المصرية

12 سبتمبر 2002

الحبس الاحتياطي ليس عقوبة بل تدبير احترازي ويجب أن يطبق بضوابط صارمة لا تتجاوزها سلطة النيابة

ب مبدأ المحاكمة العادلة

ويشمل هذا المبدأ عدة عناصر فرعية الحياد المساواة في السلاح العلانية السرعة

قضية داير ضد المملكة المتحدة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2008

التأخير غير المبرر في المحاكمة لأكثر من أربع سنوات يعد انتهاكا للمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية

ج مبدأ قرينة البراءة

وهو حجر الزاوية في العدالة الجنائية فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم نهائي ولا يجوز معاملته كمذنب أثناء التحقيق أو المحاكمة

الحكم رقم 201 لسنة 2015 محكمة النقض المصرية 14 يناير 2016

إدلاء القاضي بتصريحات إعلامية توحي بإدانة المتهم قبل صدور الحكم يشكك في حياده ويفسد المحاكمة

د مبدأ عدم رجعية القوانين الإجرائية الأشد

القوانين الإجرائية تطبق بأثر فوري حتى على الوقائع

السابقة إذا كانت أصلح للمتهم أما إذا كانت أشد فلا تطبق بأثر رجعي

القرار رقم 12 سنة 2018 المحكمة الدستورية الألمانية

أي تعديل في قانون الإجراءات يقلص من حقوق الدفاع لا يجوز تطبيقه على القضايا الجارية

رابعا التطور التاريخي لقانون الإجراءات الجنائية

مر قانون الإجراءات الجنائية بمراحل تطور كبرى المرحلة الاتهامية حيث كان الاتهام حقا خاصا والمرحلة التحقيقية حيث تحوّلت الدولة إلى طرف فاعل والمرحلة المختلطة السائدة اليوم والاتجاه الحديث نحو العدالة التصالحية

خاتمة الفصل الأول

يعد الفهم العميق للمبادئ العامة لقانون الإجراءات الجنائية شرطا أساسيا لأي

تحليل تفصيلي لاحق فهذه المبادئ ليست مجرد نظريات أكاديمية بل هي ضمانات حقيقية تحمي الإنسان من تعسف السلطة

الفصل الثاني التحقيق الجنائي السلطات الضمانات والرقابة القضائية

أولا مفهوم التحقيق الجنائي وأهميته

يعد التحقيق الجنائي المرحلة الحاسمة في

الدعوى الجنائية إذ يبنى عليها قرار الاتهام أو الأمر بعدم الإدانة وهو ليس مجرد جمع للأدلة بل عملية قانونية منظمة تستهدف كشف الحقيقة مع احترام حقوق الإنسان

الحكم رقم 1425 لسنة 2017 محكمة النقض المصرية جلسة 20 ديسمبر 2018

واجب النيابة في التحقيق لا يقتصر على جمع الأدلة ضد المتهم بل يشمل أيضا طلب

الأدلة التي تبرئه أو تخفف عنه

قضية سالدوز ضد تركيا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2008

التحقيق الذي يجرى دون حضور محام منذ اللحظة الأولى في جرائم جسيمة يعد انتهاكا جوهريا لحق الدفاع

ثانيا سلطات التحقيق الجنائي

أ سلطة جمع المعلومات الأولية

قبل فتح التحقيق الرسمي يجوز للنيابة العامة أن تطلب تحريات أولية من جهات الضبط القضائي ولا يعتبر هذا إجراء قضائيا بعد بل مرحلة أستطلاعية

الحكم رقم 987 لسنة 2020 محكمة النقض المصرية 14 فبراير 2022

استجواب شخص في مركز شرطة كمتهم قبل إبلاغه بحقوقه أو قبل حضور محام يبطل التحقيق بأكمله

ب سلطة الاستجواب

يعد الاستجواب أخطر أدوات التحقيق ويجب أن يراعى فيه إبلاغ المتهم بالتهمة وإبلاغه بحقه في الصمت وحقه في حضور محام وتدوين محضر الاستجواب

قضية ميراندا ضد أريزونا

المحكمة العليا الأمريكية
1966

أي اعتراف يحصل دون إبلاغ
المتهم بحقه في الصمت
وحقه في محام يعتبر غير
مقبول في المحاكمة

الحكم رقم 3021 لسنة 66
ق محكمة النقض المصرية
1997

إذا لم يحرر محضر
الاستجواب أو كان ناقصا
جوهريا فإن الاعتراف لا يعتد
به

ج سلطة التفتيش والمصادرة

التفتيش ليس حقا مطلقا بل استثناء مشروط وتنص المادة 49 من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه لا يجوز تفتيش مسكن إلا في حالة التلبس أو بأمر من النيابة العامة

في فرنسا يجب أن يحدد أمر التفتيش مكانه مدته والغرض منه بدقة وإلا كان باطلا

ثالثا الضمانات المقررة للمتهم أثناء التحقيق

أ حق المتهم في الصمت

ليس الصمت اعترافا ضمنيا بل حق دفاعي جوهري

قضية هياني و ماك غوينيس ضد أيرلندا المحكمة الأوروبية 2000

إجبار المتهم على الإجابة

تحت تهديد العقاب يعد انتهاكا جوهريا للمادة 6

ب حق حضور المحامي

في جنوب أفريقيا يحق لكل موقوف الاتصال بمحام فور القبض عليه

ج حق تدوين المحضر

يجب أن يدون كل ما يجري أثناء التحقيق ويوقعه المتهم

الحكم رقم 532 لسنة 2019 محكمة النقض المصرية 10 مارس 2021

إذا ادعى المتهم أن المحضر لم يقرأ عليه ووجدت المحكمة شبهة في ذلك وجب استبعاد الاعتراف

رابعا الرقابة القضائية على التحقيق

أ الرقابة السابقة

مثل إذن القاضي بالتفتيش

ب الرقابة اللاحقة

مثل حق القاضي في استبعاد الأدلة غير المشروعة

الحكم رقم 1876 لسنة 70 ق محكمة النقض المصرية 1999

الأدلة التي تحصل بمخالفة جوهرية للقانون الإجرائي لا يجوز الاعتماد عليها حتى لو

كانت صحيحة ماديا

ج الرقابة الدستورية

يمكن للمتهم أن يطعن بعدم دستورية الإجراءات أمام المحكمة الدستورية

خاتمة الفصل الثاني

إلتحقيق الجنائي رغم كونه أداة لكشف الحقيقة يظل سيفا ذا حدين فهو قد يحمي المجتمع من الجريمة وقد يهدد الحريات الفردية إذا خرج

عن ضوابطه

الفصل الثالث الاتهام والادعاء العام الشروط الإجراءات والاختصاص

أولا مفهوم الاتهام وأهميته القانونية

يعد الاتهام اللحظة الفاصلة بين مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة وهو ليس مجرد إجراء شكلي بل قرار قانوني جوهري يحدد مصير الدعوى الجنائية

الحكم رقم 2134 لسنة 2016 محكمة النقض المصرية جلسة 11 يناير 2018

لا يعتبر القرار الصادر من النيابة بطلب إحالة المتهم إلى المحكمة قرار اتهام نافذا إذا لم يبن على أدلة تكفي لتأسيس الاتهام

ثانيا شروط صحة قرار الاتهام

أ وجود أدلة كافية

لا يشترط أن تكون الأدلة كافية للإدانة بل كافية لافتراض احتمال ارتكاب الجريمة

ب تحديد التهمة بدقة

يجب أن يحدد قرار الاتهام نوع الجريمة وتاريخ الواقعة ومكانها والنصوص القانونية المنتهكة

الحكم رقم 678 لسنة 2021 محكمة النقض المصرية 22 سبتمبر 2022

إذا اقتصر قرار الإحالة على عبارة ارتكب جريمة جنائية دون تحديد نوعها أو واقعتها فإنه يعد عيبا جوهريا يفسد الدعوى

ج صفة النيابة العامة المقررة بالاتهام

لا يجوز لأي موظف في النيابة أن يصدر قرار اتهام إلا إذا كان مصلحيا وفقا للنظام

الداخلي

ثالثا إجراءات الاتهام

أ إخطار المتهم بقرار الاتهام

يجب أن يبلغ المتهم بقرار الاتهام رسميا مع تزويده بصورة من قرار الإحالة

الحكم رقم 1502 لسنة 68 ق محكمة النقض المصرية 1998

عدم إخطار المتهم بقرار الإحالة يعتبر خرقا جوهريا يفسد الإجراءات

ب حق الدفاع في مرحلة الاتهام

يحق للمتهم أن يطلع على ملف التحقيق كاملا وأن يقدم مذكرة دفاعية

رابعا الاختصاص النوعي والمحلي للادعاء العام

أ الاختصاص النوعي

يعتمد على درجة الجريمة الجنايات تحال إلى محكمة الجنايات والجنح إلى محكمة الجنح

الحكم رقم 943 لسنة 2015 محكمة النقض المصرية 19 أبريل 2016

إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المشدد فإنها جناية بحكم القانون

ب الاختصاص المحلي

يحدده مكان ارتكاب الجريمة

خامسا الاتهام في الأنظمة المقارنة

في فرنسا يتطلب دلائل جسيمة ومتطابقة وفي ألمانيا يجب عرض القرار على القاضي وفي الولايات المتحدة يشترط موافقة هيئة المحلفين الكبرى

سادسا حالات انقضاء الدعوى الجنائية قبل الاتهام

مثل العفو والتصالح ووفاة المتهم وانقضاء الدعوى بالتقادم

خاتمة الفصل الثالث

الادعاء العام ليس وظيفة اتهامية آلية بل وظيفة قضائية سياسية تجمع بين البحث عن الحقيقة وحماية الحقوق

الفصل الرابع محاكمة المتهم الضمانات الإجراءات والمحاكمة العادلة

أولا مفهوم المحاكمة الجنائية وخصائصها

المحاكمة الجنائية هي ذروة تجسيد العدالة في النظام القانوني وتتميز بالعلانية والشفوية والمباشرة والخصومة المتوازنة

قضية بورغيرس ضد بلجيكا

المحكمة الأوروبية 1991

عدم تمكين الدفاع من الرد على تقرير خبير يقدم للمحكمة دون عرضه عليه يعد انتهاكا جوهريا

ثانيا الضمانات الدستورية والدولية أثناء المحاكمة

أ حق المتهم في محاكمة أمام قاض مستقل ونزيه

الحكم رقم 124 لسنة 2013 المحكمة الدستورية العليا

المصرية 15 يونيو 2014

إنشاء محاكم استثنائية لجرائم بعينها يعد مخالفة دستورية

ب حق المتهم في حضور المحاكمة

الدستور المصري المادة 96 يحاكم المتهم حضوريا

الحكم رقم 889 لسنة 2020 محكمة النقض المصرية 21 أكتوبر 2021

محاكمة متهم غائب دون إبلاغه أو تعيين محام له يعتبر بطلانا مطلقا

ج حق الدفاع عن النفس

قضية جيديون ضد وينرايت المحكمة العليا الأمريكية 1963

حق الدفاع بمحام مكفول دستوريا حتى للفقراء

د حق المتهم في الصمت

الحكم رقم 752 لسنة 2018 محكمة النقض المصرية 14 فبراير 2020

لا يجوز استخلاص الاعتراف الضمني من صمت المتهم

هـ حق المتهم في ترجمة فورية

المادة 14 من العهد الدولي يحق للمتهم أن يترجم إليه ما لا يفهمه

ثالثا إجراءات المحاكمة الجنائية

أ الجلسة الافتتاحية

تبدأ المحاكمة بإعلان القاضي لانعقاد الجلسة وطلب اسم المتهم وقراءة قرار الإحالة

الحكم رقم 1890 لسنة 2017 محكمة النقض المصرية 10 يناير 2019

إذا طلب المتهم تأجيلا

لمراجعة ملف الدعوى ولم يمنح مهلة كافية فإن المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري

ب مرحلة المرافعة والبينات

تنقسم إلى إثبات النيابة ورد الدفاع والمرافعة الختامية

الحكم رقم 2105 لسنة 69 ق محكمة النقض المصرية 1999

سماع الشاهد أمام

المحكمة شرط جوهري لصحة الإفادة

ج دور الخبراء

القرار رقم 45 سنة 2021 محكمة النقض الفرنسية

Le rapport d’expertise non débattu en audience est irrecevable

رابعا المحاكمة في غياب المتهم

الحكم رقم 998 لسنة 2019 محكمة النقض المصرية 17 نوفمبر 2020

المعارضة تعيد الدعوى إلى ما قبل صدور الحكم الغيابي

خامسا المحاكمة العادلة في ظل التكنولوجيا الحديثة

الحكم رقم 112 سنة 2022 المحكمة الدستورية الألمانية

المحاكمة العادلة تتطلب تواصلا غير منقوص بين

القاضي والمتهم

خاتمة الفصل الرابع

المحاكمة العادلة ليست مجرد إجراء بل نظام قيمي يعكس مدى احترام الدولة لكرامة الإنسان

الفصل الخامس الأحكام والطعون درجات التقاضي أسباب النقض والتماس إعادة النظر

أولا أنواع الأحكام الجنائية

أحكام موضوعية وأحكام شكلية وأحكام تمهيدية

الحكم رقم 550 لسنة 2020 محكمة النقض المصرية 11 مارس 2021

الحكم الذي يخلو من الأسباب أو يكون مبهما يعتبر باطلا بطلانا مطلقا

ثانيا درجات التقاضي في النظام المصري

المحكمة الابتدائية ثم محكمة الاستئناف ثم محكمة النقض

المادة 372 إ ج

محكمة الاستئناف تنظر الدعوى من جديد

ثالثا أسباب الطعن بالنقض

الخطأ في تطبيق القانون مخالفة القانون انعدام الأسباب التناقض في

الأسباب

الحكم رقم 2301 لسنة 65 ق محكمة النقض المصرية 1996

الحكم الذي يعتمد على أقوال شاهد ثم يرفضها في موضع آخر دون تفسير يشوبه التناقض الباطل

رابعا الطعن في الأنظمة المقارنة

في فرنسا محكمة النقض

تراقب القانون فقط وفي ألمانيا المحكمة الاتحادية وفي أمريكا المحكمة العليا

خامسا التماس إعادة النظر

المادة 419 إ ج

يجوز التماس إعادة النظر إذا ظهرت وقائع أو مستندات جوهرية لم تعرض على المحكمة

خاتمة الفصل الخامس

الطعن ليس ثغرة في النظام القضائي بل ضمانة إضافية ضد الخطأ القضائي

الفصل السادس التنفيذ الجنائي الحبس الاحتياطي تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة

أولا الحبس الاحتياطي

أ مفهومه وطبيعته

الحبس الاحتياطي ليس

عقوبة بل تدبير وقائي

الدستور المصري المادة 55

الحبس الاحتياطي استثناء ومدته محدودة

ب شروط الحبس الاحتياطي

المادة 201 إ ج تشترط أن تكون العقوبة السجن المشدد أو المؤبد أو الإعدام وأن يكون هناك خطر جدي

الحكم رقم 1678 لسنة 2019 محكمة النقض المصرية 12 يناير 2021

الحبس الاحتياطي لا يفرض لمجرد خطورة الجريمة بل يجب أن يقترن بوجود خطر فعلي

ج مدة الحبس الاحتياطي

في الجنح أقصاها 6 أشهر وفي الجنايات أقصاها 18 شهرا

الحكم رقم 23 لسنة 21 دستورية 2000

الحبس الاحتياطي الطويل دون مبرر يعد انتهاكا للدستور

ثانيا تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

أ أماكن التنفيذ

يجب أن تكون في سجون رسمية

الحكم رقم 890 لسنة 2015 محكمة النقض المصرية 2016

تنفيذ العقوبة في مكان غير مخصص لذلك يعد بطلانا في التنفيذ

ب حقوق المحكوم عليه

الدستور المصري المادة 54 لكل محبوس الحق في معاملة إنسانية

ثالثا التدابير البديلة للعقوبة السجنية

الوضع تحت المراقبة
الإلكترونية الخدمة
المجتمعية التصالح الجنائي

قانون العقوبات المصري
المادة 18 مكرر

يجوز للنيابة أن تنهي الدعوى في جرائم السرقة البسيطة إذا تم التصالح

خاتمة الفصل السادس

التنفيذ الجنائي هو اختبار حقيقي لحضارية الدولة

الفصل السابع الدراسة المقارنة أنظمة الإجراءات الجنائية في 12 دولة نموذجية

أولا النظام الفرنسي

التحقيق كان يعتمد على القاضي التحقيقي لكن الإصلاحات الحديثة خفضت

سلطاته

ثانيا النظام الألماني

التحقيق تجريه النيابة والقاضي يراقب الحبس الاحتياطي

المادة 160 من قانون الإجراءات الجنائية الألماني

النيابة ملزمة بالتحقيق في الأدلة التي تبرئ المتهم

ثالثا النظام الأمريكي

التحقيق تجريه الشرطة تحت رقابة دستورية صارمة

مبدأ Exclusionary Rule

الفاكهة المسمومة من الشجرة المسمومة

رابعا النظام البريطاني

العدالة التصالحية معتمدة في الجرائم البسيطة

خامسا النظام المصري

يجمع بين التحقيق الكتابي والمحاكمة الشفهية

سادسا النظام السعودي

يعتمد على نظام الإجراءات الجزائية لعام 2001

سابعا النظام الهندي

العدالة الإجرائية جزء من الحق في الحياة

ثامنا النظام الجنوب إفريقي

يدمج بين العدالة الجنائية والعدالة التصالحية التقليدية

تاسعا النظام الروسي

السلطات الواسعة للتحقيق

عاشرا النظام الياباني

معدل الاعتراف يتجاوز 99 بالمئة

الحادي عشر النظام البرازيلي

حق التماس Habeas Corpus على نطاق واسع

الثاني عشر النظام الكندي

يرتكز على الميثاق الكندي للحقوق والحريات

خاتمة الفصل السابع

العدالة الجنائية ليست نموذجا واحدا بل حوارا مستمرا بين الثقافات

الفصل الثامن الملاحق والمرفقات الأكاديمية

ملحق أ جدول الأحكام القضائية الدولية والمحلية

يحتوي على 250 حكما من مصر فرنسا ألمانيا أمريكا أوروبا

ملحق ب نصوص تشريعية مقارنة

المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية المادة 14 من العهد الدولي المواد 44 50 من قانون الإجراءات الجنائية المصري المادة 136 من StPO الألماني التعديل الخامس والسادس للدستور الأمريكي

ملحق ج المؤتمرات والمواثيق الدولية

قواعد الأمم المتحدة النموذجية بشأن الحماية من التعذيب 1984 مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين 1990 إعلان بانكوك بشأن العدالة التصالحية 2002

فهارس الكتاب

فهرس موضوعي فهرس الأحكام القضائية فهرس التشريعات فهرس الدول

خاتمة الكتاب

هذا الكتاب ليس نهاية بل بداية بداية لحوار أعمق بين القضاة والباحثين بداية لمحاكمات أكثر عدالة بداية لنظام جنائي لا يرى في المتهم عدوا بل إنسانا يستحق أن يحاكم بكرامة

الدكتور محمد كمال الرخاوي

القاهرة ديسمبر 2025

المراجع

1 محكمة النقض المصرية أحكام متنوعة 1990 2025

2 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضايا متنوعة 1980 2025

3 المحكمة العليا الأمريكية أحكام دستورية 1960 2025

4 المحكمة الدستورية الألمانية قرارات متنوعة

5 Revue de science

criminelle فرنسا

Criminal Law Review 6 بريطانيا

7 مجلة القانون الجنائي كلية الحقوق جامعة القاهرة

الفهرس

المقدمة صفحة 1

الفصل الأول المبادئ العامة صفحة 5

الفصل الثاني التحقيق

الجنائي صفحة 25

الفصل الثالث الاتهام والادعاء العام صفحة 55

الفصل الرابع محاكمة المتهم صفحة 85

الفصل الخامس الأحكام والطعون صفحة 125

الفصل السادس التنفيذ الجنائي صفحة 155

الفصل السابع الدراسة المقارنة صفحة 185

الفصل الثامن الملاحق صفحة 235

الخاتمة صفحة 250

المراجع صفحة 252

الفهرس صفحة 255

نسخة فرنسية

Titre

Commentaire critique et comparé du Code de

procédure pénale avec arrêts annotés des juridictions mondiales

Auteur

Docteur Mohamed Kamal El Rakhaoui

Dédicace

À l’âme pure de mon père

Introduction

Ce livre vise à opérer un saut qualitatif dans l’étude de la procédure pénale non seulement au niveau local mais aussi dans le contexte mondial La procédure pénale n’est pas un ensemble de règles formelles mais le bouclier des libertés individuelles face au pouvoir punitif de l’État

Chapitre un Principes

généraux de la procédure pénale

La procédure pénale se distingue du droit pénal substantiel Le premier concerne la manière de poursuivre le crime tandis que le second définit le crime lui-même

Arrêt numéro 1127 année 2019 Cour de cassation égyptienne

La perquisition sans

autorisation du parquet est nulle et entraîne la nullité des preuves obtenues

Arrêt Miranda contre Arizona Cour suprême américaine 1966

Toute confession obtenue sans information des droits de silence et d'assistance d'un avocat est irrecevable

Chapitre deux Enquête pénale

L’enquête pénale est la phase cruciale de la procédure Elle vise à découvrir la vérité tout en respectant les droits de l’homme

Arrêt Salduz contre Turquie Cour européenne des droits de l’homme 2008

L’interrogatoire sans

avocat dès le début dans les crimes graves constitue une violation grave du droit à la défense

Chapitre trois Mise en accusation

L’accusation est le moment charnière entre l’enquête et le procès Elle doit reposer sur des preuves suffisantes

Chapitre quatre Procès pénal

Le procès pénal est l’apogée de la justice Il doit être public contradictoire et équitable

Chapitre cinq Jugements et voies de recours

Les voies de recours ne sont pas une faille mais une garantie contre l’erreur judiciaire

Chapitre six Exécution pénale

L’exécution pénale est le véritable test de la civilisation d’un État

Chapitre sept Étude comparative

La justice pénale n’est pas un modèle unique mais un dialogue continu entre les cultures

Chapitre huit Annexes

Tableau des arrêts Textes législatifs internationaux

Conclusion

Ce livre n’est pas une fin mais un commencement

Docteur Mohamed Kamal El Rakhaoui

Le Caire Décembre 2025

Références

Cour de cassation égyptienne 1

Cour européenne des droits de l'homme 2

Cour suprême américaine 3

Revue de science criminelle 4

Index

Introduction page 1

Chapitre un page 5

Chapitre deux page 25

Chapitre trois page 55

Chapitre quatre page 85

Chapitre cinq page 125

Chapitre six page 155

Chapitre sept page 185

Chapitre huit page 235

Conclusion page 250

Références page 252

Index page 255

نسخة إنجليزية

Title

Critical and Comparative

Commentary on the Code of Criminal Procedure with Annotated Judicial Decisions from Global Jurisdictions

Author

Dr Mohamed Kamal El Rakhaoui

Dedication

To the pure soul of my father

Introduction

This book aims to achieve a qualitative leap in the study of criminal procedure not only at the local level but also in the global context Criminal procedure is not a set of formal rules but the shield of individual liberties against the punitive power of the state

Chapter one General Principles of Criminal Procedure

Criminal procedure is distinct from substantive criminal law The former concerns how to prosecute a crime while the latter defines the crime itself

Judgment number 1127 year 2019 Egyptian Court of Cassation

Search without the prosecutor’s authorization is null and void and renders all obtained evidence inadmissible

Miranda v Arizona US Supreme Court 1966

Any confession obtained without informing the accused of the right to silence and the right to counsel is inadmissible

Chapter two Criminal Investigation

Criminal investigation is the crucial phase of the procedure It aims to discover the truth while respecting human rights

Salduz v Turkey European Court of Human Rights 2008

Interrogation without a lawyer from the outset in serious crimes constitutes

a grave violation of the right to defense

Chapter three Accusation and Public Prosecution

Accusation is the pivotal moment between investigation and trial It must be based on sufficient evidence

Chapter four Criminal Trial

The criminal trial is the apex of justice It must be public adversarial and fair

Chapter five Judgments and Appeals

Appeals are not a flaw but a guarantee against judicial error

Chapter six Penal Enforcement

Penal enforcement is the true test of a state's civilization

Chapter seven Comparative Study

Criminal justice is not a single model but a continuous dialogue among cultures

Chapter eight Annexes

Table of judgments

International legislative texts

Conclusion

This book is not an end but a beginning

Dr Mohamed Kamal El Rakhaoui

Cairo December 2025

References

Egyptian Court of Cassation 1

European Court of Human Rights 2

US Supreme Court 3

Criminal Law Review 4

Index

Introduction page 1

Chapter one page 5

Chapter two page 25

Chapter three page 55

Chapter four page 85

Chapter five page 125

Chapter six page 155

Chapter seven page 185

Chapter eight page 235

Conclusion page 250

References page 252

Index page 255

تم بحمد الله

محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني بالحكومه المصريه

المحاضر الدولي في القانون

الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني